

مونتسكيو (1689_ 1755)

فيلسوف فرنسي ليبرالي هو الذي عمل على صياغة نظرية ليبرالية في فرنسا، يعد مؤلفه "روح الشرائع" محطة بارزة ومحوية في الفلسفة الحديثة والمعاصرة وميزة هذا الفيلسوف هو قدرته على التحليل العميق للمجتمعات السياسية ونمط عيشها، هذا ما جعل الكثير من المنشغلين بفكره وحتى الفلاسفة المعاصرين يعتبرون فكره هو إيداناً لتمجيد الحرية والتسامح، والديمقراطية المعاصرة التي تعبر عن النمط العيش الأصيل للمجتمعات وهذا الكتاب هو أحد مصادر الثورة الفرنسية 1789.

ولد مونتسكيو عام 1689 في فرنسا من عائلة النبلاء التي تنتمي إلى مقاطعة فرنسية تدعى بورديو درس القانون واحتل مرتبة في البرلمان، درس الفيزياء والفلسفة الأخلاقية، التاريخ، 1721 ألف كتاب الرسائل الفارسية Les Lettres persanes لقي ترحيباً واسعاً من طرف القراء بعد تخليه عن منصبه في البرلمان قام بزيارة العديد من البلدان في العالم منها إيطاليا، النمسا، المجر، سويسرا، إنجلترا درس من خلال هذه الزيارة أشكال الحكم المختلفة وعادات الشعوب وتقاليدهم وبعد عودته إلى فرنسا بدأ يستخلص العبر من ملاحظاته التي كونها عن الزيارة التي قام بها إلى هذه الدول 1748 نشر كتابه روح الشرائع الذي esprit des lois الذي يحتوي على أهم الخطوط الرئيسية لفلسفته.

مؤلفاته:

_ 1716 كانت له تأملات في أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم.

_ 1721 نشر كتابه الساخر رسائل فارسية وفيه انتقد المجتمع وأنظمة الحكم في أوروبا في ذلك الحين. جلب له الكتاب شهرة واسعة وكان سبباً في قبوله للأكاديمية الفرنسية للعلوم.

_ 1734 نشر كتاباً تحت عنوان الملكية العالمية قام بتقسيم الشعوب إلى شمالية وجنوبية وادعى أن الفرق في المناخ هو السبب الأساسي للاختلاف بين شعوب الشمال وشعوب الجنوب.

_ 1748 نشر مونتسكيو أهم كتبه روح القوانين في جنيف في 31 جزءاً وأضحى من أبرز المراجع في العلوم السياسية.

اتجاهه الفكري:

يتجه مونتسكيو فكراً نحو التنوير، مدافعاً عن الحرية والدستورية ضد الاستبداد، وأهم ما يميز فكره هو نظرية فصل السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية). وهو يؤمن بأن القوانين تحددها عوامل

متعددة مثل المناخ، الأرض، والسكان، والدين، والأخلاق، ويربطها بتفسير جغرافي للعلاقات الاجتماعية، وهو ما يعد أساساً لمفهوم الحتمية الجغرافية .

مونتسكيو أهم أفكاره الأساسية:

_ فصل السلطات :

يُعتبر مونتسكيو مؤسس هذه النظرية التي تهدف إلى ضمان الحرية السياسية ومنع الاستبداد عن طريق فصل السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية) وجعلها مستقلة ومتوازنة فيما بينها.

_ تأثير العوامل المتعددة على القوانين :

يرى مونتسكيو أن القوانين ليست مجرد نتائج للإرادة البشرية، بل تتأثر بعوامل خارجية مثل المناخ، الجغرافيا، الاقتصاد، والأخلاق، مما يفسر اختلاف القوانين بين المجتمعات المختلفة.

_ دفاع عن الحرية والدستورية :

كان من أشد أعداء الاستبداد وداعماً للحكومة الدستورية والحكم المعتدل الذي يضمن الحرية السياسية للأفراد، وهو ما يتضح في دعوته لفصل السلطات.

_ الفلسفة السياسية والاجتماعية :

يسعى مونتسكيو إلى تأسيس منهج يفسر التاريخ الإنساني والظواهر الاجتماعية بشكل شمولي، ويراقب تأثير العوامل المتعددة في حياة الناس، ويجعل من الجغرافيا، والمناخ، وغيرها، عوامل أساسية مؤثرة في شكل الدولة وقوانينها.

_ نسبة المعتقدات الدينية :

أظهرت أعماله الأولى مثل "الرسائل الفارسية" علاقة الدين بالقانون، ودعوته للتسامح الديني.

فلسفته:

_ المرحلة الأولى: مؤلفه الأول.

يحتوي على نظريته الشهيرة لفصل السلطات الثلاث. بروح القوانين هو فهم المبادئ الأساسية التي تحكم تاريخ المجتمعات السياسية. في مجتمعاتنا، لا تحدث الأحداث بشكل عشوائي. هناك قوانين عامة يجب تحديدها: لقد وضعت المبادئ ورأيت حالات معينة تمثل لها كما لو كانت في حد ذاتها، ولم يكن تاريخ

جميع الدول أبدا مجرد عواقب، يعرف مونتسكيو القوانين على أنها العلاقات الضرورية التي تشتق من طبيعة الأشياء. لذلك كل الأشياء (الحيوانات، البشر، الله، إلخ) لها قوانينها. هذا هو الشرط الضروري للعالم، لذلك، يثبت وجود هذه القوانين من خلال إصرار العالم. هذه القوانين كانت موجودة دائما، حتى القوانين البشرية، لأنها كانت موجودة بقوة قبل إصدارها. للإنسان، ككائن ذكي وحر، مع ذلك القدرة على انتهاك القوانين التي تميزه: إنه بعيد كل البعد عن أن يكون العالم الذكي محكوماً جيداً مثل العالم المادي، وقوانين الطبيعة التي تسبق القوانين السياسية هي تلك التي تحكم الإنسان قبل تأسيس الشركات. ماذا يمكن أن يكونوا؟ يرقى هذا إلى وصف حالة الطبيعة، وهو موضوع سياسي شاعه هوبز. على عكس الأخير، لا يصف مونتسكيو هذه الحالة على أنها حالة حرب، يكون فيها كل انسان ذئباً للإنسان. في هذه الحالة، يشعر كل شخص بالدونية ويهرب بشراسة من رفقة رجال آخرين لذلك، فإن حالة الطبيعة هي حالة سلام، وبالتأكيد يسأل هوبز لماذا يغلق الرجال منازلهم إذا كانوا أصدقاء بالفطرة.

لكن مونتسكيو يوضح أن هذا سؤال غير مطروح: في الواقع، هذا ينسب إليهم عناصر المجتمع المدني (منزل، مفتاح)، وبالتالي رغبات لا يمكن أن تحدث في حالة الطبيعة. وفي هذه الحالة من الطبيعة، توجد أربع محددات أساسية تميز الإنسان: لديه فكرة عن الله، يسعى لتغذية نفسه، يرغب في التكاثر ولديه الرغبة في العيش في المجتمع، وبالتالي فهذه هي القوانين الطبيعية الأربعة للإنسان. حالما يدخل الإنسان المجتمع تبدأ حالة الحرب. لذلك يصف مونتسكيو عملية تاريخية عكسية لتلك التي قام بها هوبز، والتي من أجلها يعود الرجال إلى المجتمع على وجه التحديد للهروب من حالة الحرب التي تميز حالة الطبيعة. بالنسبة لمونتسكيو، فإن حالة الحرب ذات شقين: البشر، داخل نفس المجتمع، يذهبون أن يحاربوا بعضهم البعض، لأن كل واحد يفقد الإحساس بضعفه؛ وبالمثل، فإن الدول تخوض حرباً مع بعضها البعض. ونتيجة لذلك، تظهر قوانين من ثلاثة أنواع (تشكل ثلاثة أنواع مختلفة من الحقوق):

- من يحكم العلاقات بين الشعوب: قانون الأمم

- من يحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم: القانون السياسي

- تلك التي تحكم علاقات المواطنين فيما بينهم: القانون المدني

ما هي الحكومة الأكثر ملاءمة لطبيعة الإنسان؟

عز العديد من الشراح السياسيين قبل مونتسكيو هذه الخاصية إلى النظام الملكي. والواقع أن الملك يأمر رعاياه كما يأمر الأب أطفاله. لذلك يبدو أنه النظام السياسي الأكثر طبيعية، لكن مونتسكيو يعترض على أنه بعد وفاة الأب، تنتقل السلطة إلى الأبناء أو الإخوة، وتفسح المجال لحكومة متعددة. وبالتالي فإن الأسرة ليست النموذج الذي يمكن من خلاله تحديد الحكومة الأكثر طبيعية، فقد يتوقع المرء أن يقول

مونتسكيو بروح القوانين أن الديمقراطية هي النظام السياسي الأكثر توافقاً مع الطبيعة البشرية. ولكن هذا ليس هو الحال. إن الحكومة الأكثر طبيعية هي تلك التي تتكيف بشكل أفضل مع الأشخاص الذين أنشئت من أجلهم. القوانين العالمية وبالتالي لا يوجد نظام سياسي يمكن أن يكون صالحاً عالمياً: يجب أن تكون القوانين محددة جداً للأشخاص الذين صنعت من أجلهم، أنها صدفية عظيمة جداً إذا كان من الممكن أن تكون تلك الأمة مناسبة أخرى، ولا يبحث مونتسكيو عن "أفضل" القوانين من وجهة نظر الأخلاق، لكنها على ما يبدو القوانين الأكثر فاعلية (تلك التي تسمح بتشكيل نظام سياسي والحفاظ على نفسه على هذا النحو):

-النظام السياسي المرغوب (الديمقراطية، الملكية، الاستبداد، إلخ)

- فيزياء الدولة (المناخ، الجودة، حجم الأرض، إلخ)

-عادات الشعوب (الدين، التجارة، إلخ)

إنها مجموعة هذه العوامل التي يسميها مونتسكيو روح القوانين: سأفحص كل هذه العلاقات. إنهم جميعاً يشكلون معا ما يسمى روح القانون.

سيبدأ مونتسكيو بدراسة علاقة القوانين بالنظام السياسي المرغوب هذا هو موضوع الكتاب الثاني من روح القانون.

_ الكتاب الثاني: القوانين المشتقة مباشرة من طبيعة الحكومة

يتميز مونتسكيو في روح القوانين ثلاثة أنواع من الحكومة: الجمهورية، والملكية، والاستبدادية.

يعرّف الجمهوري بأنه شخص يتمتع فيه الشعب (أو الحزب) بالسلطة السيادية.

الملكية هي أنه حيث يحكم المرء فقط، ولكن بقوانين ثابتة.

أخيراً، الاستبداد هو أنه حيث يوجد واحد فقط، بدون قانون وبلا حكم، يشمل الجميع بإرادته ونزواته.

دعونا نفحص القوانين التي تأتي مباشرة من طبيعة هذه الحكومات الثلاث، أي القوانين الأساسية الأولى،

لنبدأ بالجمهورية. هذه إما أرستقراطية (جزء من الشعب هو صاحب سيادة)، أو ديمقراطية (كل الناس لهم

السيادة) وبالتالي، فإن الأرستقراطية والديمقراطية ليسا متعارضين بشكل أساسي، حيث إنهما نوعان

مختلفان فقط من نفس النوع من النظام السياسي. في الديمقراطية، يكون الشعب ملكاً وخاضعاً في نفس

الوقت إنه ملك بأصواته التي هي إرادته. لذلك فإن القوانين التي تنص على حق الاقتراع أساسية في هذه

الحكومة. ولهذا السبب في أثينا، على سبيل المثال، عوقب أجنبي اختلط بمجلس الشعب وشارك في

التصويت بالإعدام وبالمثل، نحن الآن نفهم لماذا من الضروري في الديمقراطية تحديد عدد المواطنين

الذين يشكلون المجالس؛ خلاف ذلك، لا نعرف ما إذا كان الشعب سيصوت أم جزء فقط. كانت حقيقة

عدم تثبيت هذا الرقم أحد الأسباب العديدة لسقوط روما، فهل سيعرف الناس بجهلهم كيفية اختيار ممثلهم؟ يرفض مونتسكيو هذه الحجة الكلاسيكية ضد الديمقراطية. يثبت لنا التاريخ أن الناس يعرفون كيف يميزون فضيلة الانسان ويختار الأفضل. مثلما نعرف كيف نميز بين جنرال جيد وآخر سيء بناءً على عدد انتصارات كل منهما، يمكننا تحديد ما إذا كان السياسي كفؤًا أم لا، بناءً على بعض الحقائق البسيطة المعروفة للجميع على سبيل المثال، كان لدى الرومان الحق في انتخاب العامة (من صفوف الشعب) أو الأرستقراطيين (من العائلات الثرية). ومع ذلك، لم ينتخب الشعب أبدًا عامة الناس، الذين كان بإمكانهم أن يجلبوا لهم مزايا.

يوضح مونتسكيو بالتفصيل طرق التصويت المختلفة: بالصدفة ("القرعة") أو بالاختيار، سرًا أو علنيًا. كان التصويت السري مرة أخرى أحد أسباب سقوط روما، لأنه في هذه الحالة لم يعد من الممكن تنوير الناس من خلال الكشف العلني لمن يصوت المستثمرون. في الأرستقراطية، تقع السيادة في أيدي عدة أشخاص. وتحكم مونتسكيو على هذا النظام السياسي بشدة: إنها حكومة أقامت بالفعل الفروق الأكثر إزعاجًا. وأفضل طبقة أرستقراطية هي تلك التي يكون فيها جزء من الشعب بدون سيادة صغيرًا جدًا وفقير لدرجة أن الحزب المهيمن ليس لديه مصلحة في قمعه، ولهذا كلما اقتربت الأرستقراطية من الديمقراطية، كلما كانت غير كاملة، وستصبح أقل مع اقترابها من ديمقراطية النظام الملكي. في النظام الملكي، تعود السلطة إلى شخص واحد. لكن الأمر كذلك هو الاستبداد. ما يميز الملكية والاستبداد هو مختلف القوى الوسيطة التابعة: النبلاء. لا يوجد شيء في الاستبداد. تمارس سلطة المستبد مباشرة على الجميع، ولا يترك سلطة لأحد، ونتيجة لذلك، فإن النبلاء أمر أساسي في النظام الملكي. هذا هو الذي يمنع سلطة الملك من الانغماس في الاستبداد. وبالتالي، فإن المبدأ الأساسي للملكية هو: لا ملك ولا نبيل؛ لكن لدينا طاغية، ومهاجمة النبلاء هي أفضل طريقة للناس للإطاحة بالملكية، ولكن سيحل الاستبداد محل هذا. وبالمثل، إذا كانت سلطة رجال الدين خطيرة في الجمهورية، فهي مفيدة في النظام الملكي لأنها يمكن أن توقف السلطة التعسفية للملك. في الاستبداد، نلاحظ عمومًا النمط التالي: من لديه السلطة، يفوضها إلى المرؤوس الوزير المسؤول عن كل شؤون البلاد، بينما يكرس الأول نفسه للملذات ويعيش حياة اللذة، هذا هو القانون الأساسي للاستبداد.

_ الكتاب الثالث: مبادئ الحكومات الثلاث

يستنتج مونتسكيو مبدأ كل واحدة من هذه الحكومات الثلاث من طبيعة هذه الحكومات، والتي أبرزها للتو. الحكومة هي ما يجعلها تتصرف على هذا النحو. فالمشاعر الإنسانية التي تجعلها تتحرك. في الديمقراطية، السلطة ملك للشعب أو لجزء منه. بما أن الأخير سيُدعى للحكم على القوانين التي ستؤثر

على نفسه، يجب أن يتمتع أولئك الذين يصوتون بالفضيلة الكافية لتمرير القوانين التي تعاقبهم هم أنفسهم. ونتيجة لذلك، فإن فضيلة المواطنين هي المبدأ الأساسي للديمقراطيات. ليس نظام الملكيات، لأن الملك يصدر قوانين لا يخضع لها. كما أنه لا يجب أن يكون فاضلاً، وهذا لا يعني أنه لا توجد فضيلة في النظام الملكي؛ ولكن ببساطة يمكن للنظام الملكي أن يعيش بدون فضيلة. الشيء نفسه بالنسبة للاستبداد. كما يوضح مونتسكيو ذلك بالعديد من الأمثلة التاريخية في روح القوانين.

خذ حالة إنجلترا. إن فساد قاداتها هو الذي يعني أنها لم تكن قادرة على ترسيخ نفسها كدولة ديمقراطية. وبالمثل، لم يكن سولا قادراً على إعادة الديمقراطية إلى روما بعد الديكتاتورية، لأن المدينة كانت فاسدة للغاية. أخيراً، هزمت أثينا الفرس وأسبرطة بـ 20000 رجل لأنهم كانوا فاضلين. خسرت مع 20000 رجل ضد فيليب ما الذي جعلهم يخسرون عندما كانت لديهم نفس القوة؟ قلة فضل المواطنين. هكذا يصف مونتسكيو في "روح القوانين" التدهور البطيء للأعراف في جمهورية تفقد فضيلتها: لقد كنا أحراراً مع القوانين، ونريد أن نكون أحراراً ضدها كل مواطن مثل العبد الذي هرب من بيت سيده ما كان يسمى الحكمة. ما كان يسمى القاعدة يسمى الإحراج. ما كان الانتباه يسمى الخوف. الجمهورية غنيمة. مبدأ الأرستقراطية مماثل، لأنه بالمثل، سيتعين على النبلاء أن يقرروا القوانين التي ستؤثر على أنفسهم هم أيضاً يجب أن يكونوا فاضلين، ولكن بنسب أقل، ما يسميه مونتسكيو الاعتدال. لذا فإن الاعتدال هو مبدأ الأرستقراطية، والفضيلة ليست مبدأ الملكية. مثلما أن أجمل الآلات هي تلك التي تستخدم أقل عدد ممكن من التروس والعجلات والأجزاء، فإن النظام الملكي يفعل أعظم الأشياء بأقل فضيلة ممكنة. تعيش الدولة بشكل مستقل عن الحب للوطن الأم، عن إنكار الذات: تأخذ القوانين مكان كل هذه الفضائل التي لا حاجة لها، تعفيك الدولة منها. علاوة على ذلك، نرى أن الحاشية في الملكيات تزدهر، وخالية من كل فضيلة: الطموح في الكسل، والدناء في الكبرياء، والرغبة في الثراء بدون عمل، والنفور من الحقيقة، والتملق، والغدر، والخوف من الأمير. الفضيلة، وأكثر من ذلك كله، السخرية الدائمة على شكل الفضيلة، كما أعتقد، شخصية أكبر عدد من رجال الحاشية. متأخراً على الناس، الذين يتبنون هذه الحالة الذهنية تدريجياً. وباختصار، فإن الفضيلة ليست مستبعدة من هذه الحكومة لكنها ليست منبعها الرئيسي، ولكن ما هو مبدأ الملكية؟ إنه الشرف، أي التحيز لكل شخص وكل حالة. إذا كان هذا تحيزاً، يمكن أن يؤدي إلى إلقاء نظرة ازدراء على مثل هذا الشخص الذي سيكون جزءاً من طبقة اجتماعية أخرى، فيمكن أن يلهم الأفضل أفعال وليس مبدأ الاستبداد، لأن الطاغية لا يتحمل رؤية بعض رعاياه يريدون أن يتفوقوا على الآخرين بروح الطموح. في هذا النظام الكل سواسية لأن الجميع عبيد. في الحقيقة هذا مفهوم غير معروف في هذه الأنظمة، وفي كثير من الأحيان لا توجد كلمة تعبر عنه، ومبدأ هذه الحكومة هو

الخوف. بهذا يحافظ الأمير على نفسه في السلطة. في حين أن الحكومة المعتدلة يمكنها إلى حد ما أن تخفف من مراقبة رعاياها، حيث يتم الحفاظ عليها من خلال قوانينها. يأخذ مونتسكيو مثلاً في روح قوانين أحد ملوك بلاد فارس، الذين من حكومته لأنهم لم يراقوا الدماء. في الدول الاستبدادية نجد طاعة شديدة من الرعايا للطاغية: لا يوجد مواعمة، شروط، معادلات، مفاوضات، عوائق. الإنسان مخلوق يطيع مخلوق يريد. من ناحية أخرى، لا يمكن للمرء أن يطيع الأمير إذا أمر بشيء مخالف للدين: فالمرء يقتل والده إذا أمر الأمير بذلك؛ ولكننا لن نشرب الخمر إن شاء وأمر. هنا يتم تحديد مبدأ هذه الأنظمة الثلاثة. لا تؤكد مونتسكيو أن جميع الأشخاص يتمتعون بالفضيلة في الجمهورية، أو خائفين من الاستبداد أو مطيعين لقواعد الشرف في النظام الملكي، ولكن إذا لم يكونوا كذلك، فإن النظام القائم ينهار بسرعة.

_ الكتاب الرابع:

في كتاب روح القوانين هذا، يفحص مونتسكيو قوانين التعليم التي تتبع بالضرورة من طبيعة النظام. في الملكيات، لا يتم التعليم في المدرسة، ولكن في "العالم"، وبعبارة أخرى، في الصالونات حيث حشود "العالم الجميل". نتعلم الشرف والكرامة تحدد الطريقة التي تصدر بها أحكامنا القيميّة: نحن لا نحكم على أفعال البشر على أنها جيدة، بل جميلة؛ عادل، لكن عظيم؛ معقولة، ولكن غير عادية. في الملكيات، الصراحة مطلوبة من الرجل المثقف، ليس من أجل حب الحقيقة، ولكن لأن المرء بالتالي يبدو جريئاً وحرّاً. يجب أن يكون النبيل مهذباً، ليس بدافع الاحترام، ولكن لأن المرء يميز نفسه بهذه الطريقة: من خلال الأدب، يثبت المرء أن المرء ليس من رديء. هذا يغري الشخص المهذب بقدر ما يغري محاوره. قوانين الشرف غريبة: يجب طاعة الأمير بإخلاص، إلا في ظل شروط معينة. يمكنك قتل رجل إذا طلب الأمير ذلك، ولكن في قتال واحد فقط: يرفض كريلون اغتيال دوق جويز، لكنه يعرض على هنري الثالث القتال ضده. أخيراً، في النظام الاستبدادي، لا يوجد تعليم (أو تلقين عقائدي)، لأن المعرفة خطيرة: الطاعة المفرطة تقترض الجهل في الشخص الذي يطيع؛ حتى أنه يفترض فيمن يأمر: ليس عليه أن يتعمد أو يشك أو يستدعي؛ ما عليه إلا أن يريد. على العكس من ذلك، يبدو أن تعليم المواطنين أمر أساسي في الحكومة الجمهورية. وهذا يهدف إلى إعطاء المواطن حب الحكومة والفضيلة. في الديمقراطية، نحب المساواة. بينما في الملكيات، يميل الجميع إلى التفوق. في الواقع، يمكن أن تكون هناك تفاوتات في الجمهورية، لكن يجب أن تُستمد هذه التفاوتات من مبدأ المساواة ذاته. ينبع هذا مما يسميه مونتسكيو روح التجارة: تجلب روح التجارة معها روح التوفير والاقتصاد والاعتدال والعمل والحكمة والهدوء والنظام والحكم. يحدث الشر عندما يقضي فائض الثروة على روح التجارة هذه، وللحفاظ على روح التجارة، من الضروري سن قوانين تقسم الثروات مع زيادة التجارة، من أجل جعل الفقراء أغنياء بدرجة كافية حتى يتمكنوا من العمل، والأغنياء فقراء بما يكفي للعمل. يلاحظ مونتسكيو أنه من النادر أن يكون هناك الكثير من الفضائل

حيثما تكون ثروات الرجال متفاوتة للغاية. ستعزز القوانين في الديمقراطيات (حول الميراث، وما إلى ذلك) هذه المساواة، ومن ناحية أخرى، فإن القوانين في الملكيات تؤسس النبل الوراثي، والامتيازات، والبدائل، وانسحاب النسب، وبعبارة أخرى عدم المساواة. في حالات الاستبداد ليست هناك حاجة لكثير من القوانين. قبل كل شيء، يجب ألا تتغير القوانين: عندما ترشد حيواناً، عليك أن تحرص بشدة على ألا تجعله يغير سيده ودرسه ومشيته؛ إنك تضرب دماغه بحركتين أو ثلاث حركات وليس أكثر. يستخدم مؤلف كتاب "روح القوانين" صورة بليغة بشكل خاص لتعريف الاستبداد: ثم قطف الثمار. هذه حكومة استبدادية

العدالة في هذه الأنظمة السياسية المختلفة؟

في ظل الاستبداد، ليست هناك حاجة للمحكمة. بما أن الأرض ملك للأمر، فلا توجد قوانين ملكية. بما أن الخلافة تذهب إلى الأمير، فلا توجد قوانين بشأن الخلافة. وعلى العكس من ذلك، فإن الملكية تتميز بتعقيد الإجراءات، وتعدد القوانين بسبب تعدد الشروط. ويبدو أن هناك الكثير من الشكليات للعدالة فعالة. إنهم يبطنون العدالة. في الواقع، تدافع مونتسكيو بروح القوانين عن هذا البطء وعن تعقيد الإجراءات المطبقة في المحكمة. إنها علامة على أن المرء يهتم بالفروق الدقيقة، وثناء المواقف، ويشهد على حقيقة أن المتهم محمي بشكل جيد. على العكس من ذلك، في الاستبداد، يتم إصدار الحكم بسرعة: الحياة أو الموت. أيضاً، عندما يجعل الرجل نفسه أكثر مطلقاً عندما يسعى الإنسان إلى أن يصبح طاغية، فإنه أولاً يبسط القوانين. في الملكيات، يميل القاضي إلى تفسير القوانين ويصدر حكمه وفقاً لروح القانون. على العكس من ذلك، في الديمقراطيات، يتبع القاضي القانون حرفياً. العقوبة منصوص عليها في القانون، يكفي تحديد ما إذا كانت القضية تندرج تحت القانون أم لا لاستنتاج طبيعة العقوبة رياضياً. نظراً لأن الملكية تُعرّف بوجود سلطات وسيطة، يجب على الملك ألا يحكم في نظام ديمقراطي؛ سيكون من الاستبداد. من ناحية أخرى، قد يكون له حق العفو، والعقوبات قاسية للغاية في حالات الاستبداد، لأن الخوف من الموت أكثر من حب الحياة في هذه الأنظمة. تتسم الحكومات المعتدلة بخفة العقوبة. ونتيجة لذلك، كلما خفف المرء من العقوبات، زادت الحالة التي يجد المرء فيها نفسه حراً. ويقترح مونتسكيو استبدال العقوبات القاسية بالعقوبات المهينة: دعونا نتبع الطبيعة التي جعلت العار على الإنسان كارثة؛ وليكن الجزء الأكبر من الألم عاراً على معاناته. والعقوبات الشديدة القسوة تأتي بنتائج عكسية، لأنها تقسي القلوب كلها، وتجعل الواحد منها قاسياً، مما يفاقم الجريمة. نحن فاسدون بالقانون، وهو أسوأ من الفساد لغياب الشريعة، لأن الشر في العلاج نفسه. يدعم تاريخ روما فكرة مونتسكيو القائلة بأن القوانين يجب أن تتكيف مع مبادئ الحكومة. في الواقع، غيرت روما شدة العقوبات اعتماداً على ما إذا كانت ملكية أو جمهورية. تميزت بدايات روما بالعقوبات الشديدة، حيث صدرت أحكام بالإعدام ضد الكتيبات

والشعراء، وبشكل عام، يعتمد مؤلف كتاب "روح القوانين" بشكل كبير على الرومان. عندما يكون الرومان في جانبي، فالتعذيب يتكيف مع الاستبداد الذي يجب أن يحكمه الخوف. لكن مونتسكيو يرفض الدفاع عن التعذيب، حتى في مقاربتة التي تتمثل في تحديد القوانين الفعالة في نظام كذا وكذا: أسمع صوت الطبيعة يصرخ ضدي. اثنان من المبادئ القضائية الاستبدادية البارزة هما قانون الانتقام ومعاقبة الأبناء لما يرتكبه الأبناء من أخطاء.

الأنظمة:

يدرس مونتسكيو هنا الطريقة التي يختفي بها كل نظام من هذه الأنظمة. إن فساد مبادئ هذه الأنواع الثلاثة من الحكومات هو الذي يتسبب في سقوطها. وتضعف الديمقراطية عندما يفقد المرء روح المساواة، ولكن حتى عندما يأخذ المرء الروح من المساواة القصوى، وأن الجميع يريد أن يكون مساويًا لمن يختاره لقيادته، ولم يعد بإمكان المواطنين تحمل تفويض سلطتهم إلى الممثلين، ويريدون أن يفعلوا كل شيء بأنفسهم. لم نعد نحترم ممثلي الشعب، سلطة كبار السن، الحرية تفسح المجال للترخيص. وسرعان ما يصبح الوضع لا يطاق ونهرب من كل ما يشبه الحرية من خلال تسليم السلطة إلى طاغية يعيد النظام. روح المساواة بعيدة كل البعد عن روح المساواة المتطرفة مثل سماء الأرض. تصبح الأرستقراطية فاسدة عندما يفسد النبلاء لم تعد تحترم القوانين. لذلك لدينا استبداد والعديد من الطغاة، والكثير من الأمن يمكن أن يفسد الحكومة: يجب على الجمهورية أن تخشى شيئاً ما. الخوف من الفرس يحافظ على القوانين بين اليونانيين. شيء فريد! وكلما كانت هذه الدول أكثر أمنًا، كلما كانت مثل المياه الساكنة أكثر من اللازم، فإنها معرضة للفساد، فالملكية تكون فاسدة عندما يريد الملك أن يحكم بمفرده، وعندما يقوم بقمع الهيئات الوسيطة؛ أو مرة أخرى عندما يتم وضع الشرف في تناقض مع مرتبة الشرف، ويمكن تغطية المرء بالعار والكرامة، فالاستبداد يفسد نفسه باستمرار، لأنه بطبيعته فاسد، ونحن نرى أهمية مبدأ الحكومة. في الواقع، عندما تصبح فاسدة، تصبح أفضل القوانين سيئة وغير مناسبة، كما أن حجم المدينة مهم أيضًا في اختيار الحكومة. يمكن للجمهورية فقط أن تعيش في مدينة؛ يمكن الإطاحة بطاغية أو ملك. يجب أن تكون الدولة الملكية ذات حجم متوسط، بينما يمتد الاستبداد على مناطق غير متكافئة، لذلك فإن توسيع أو تقليص حجم الدولة يمكن أن يتسبب في تغيير نظامها السياسي.

_ في الحرية السياسية:

ما هي الحرية السياسية؟ إنه لا يفعل ما يريده المرء ولكنه القدرة على فعل ما يريده، وعدم إجباره على فعل ما لا يريده. أو الحرية هي الحق في فعل كل ما تسمح به القوانين. إنه في كتاب الروح هذا من القوانين التي طور مونتسكيو نظريته الشهيرة حول الفصل بين السلطات. ليس من الضروري أن يكون

للشخص نفسه، أو أن يكون للمؤسسة نفسها الأنواع الثلاثة للسلطة في الدولة: السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وإلا، فلن يكون هناك المزيد من الحرية. والشعور بالأمن هو أيضًا شرط ضروري للحرية: الحرية السياسية في المواطن هي راحة البال التي تأتي من الرأي الذي يتمتع به كل فرد في سلامته من أن المواطن لا يمكن أن يخاف مواطنًا آخر، لذلك يجب أن يكون هناك فصل بين السلطات الثلاث: عندما يتم ضم السلطة التشريعية في الشخص نفسه إلى السلطة التنفيذية، فلا توجد حرية؛ لأنه يمكن للمرء أن يخشى أن يقوم نفس الملك أو نفس مجلس الشيوخ بسن قوانين استبدادية من أجل تنفيذها بشكل استبدادي. ثم نجد واحدة من أشهر المقاطع في روح القوانين: كل شيء سيضيع إذا مارس نفس الشخص، أو نفس مجموعة المبادئ، أو النبلاء، أو الشعب، هذه السلطات الثلاث: سلطة صنع قوانين تنفيذ القرارات العامة، وقانون الفصل في الجرائم أو الخلافات بين الأفراد، وهذا قانون أساسي من قوانين الحكومة التي تهدف إلى الحرية السياسية، وهي أقرب ما تكون إلى هذا النوع من الحكومات.

_ في حرية الفكر:

يدافع مونتسكيو، باعتباره فيلسوف عصر التنوير، عن حرية الفكر: فالخطب تخضع للتفسير بحيث يصعب على القانون إخضاع الكلمات لعقوبة الإعدام. في معظم الأوقات، لا تعني الكلمات في حد ذاتها ، ولكن بالنبرة التي يقالون بها. أحيانًا يعبر الصمت عن أكثر من كل الكلام. لا يوجد شيء ملتبس مثل كل ذلك. كيف إذن يمكن اعتبارها جريمة إهانة الذات؟

القوانين والفيزياء :

يبحث مونتسكيو هنا في العلاقة التي تحافظ عليها القوانين مع فيزياء بلد ما (مناخه، إقليمه، إلخ) من قبل رجال يتميزون بمثل هذه الأخلاق، ويهدفون إلى تطهير هذه الأخلاق، فالقوانين تعتمد بشكل غير مباشر على المناخ. للهواء تأثير فيسيولوجي: فهو يشد ألياف القلب. نتيجة لذلك، لدينا قوة أكبر في البلدان الباردة، بينما تتميز البلدان الحارة بالضعف العام والتراخي، وعلى العكس من ذلك، في البلدان الباردة، يكون لدينا القليل من الحساسية تجاه الملذات؛ في البلدان الحارة، سيكون الأمر متطرفًا. من بين أمثلة أخرى، يلاحظ مونتسكيو أن جمهور الأوبرا في إنجلترا يظل هادئًا، بينما في إيطاليا يتم نقلهم. سيكولوجية الشعوب. من هذا المنظور، فإن المشرعين السيئين هم أولئك الذين يروجون لرذائل المناخ.

_ العبودية:

هنا نجد شجب مونتسكيو الشهير للعبودية. يبدو أن هذا الشخص يدافع عن العبودية، لكن عليك أن تعرف كيف تقرأ ما بين هذه السطور لفهم السخرية: فهي تشكل نقدًا لاذعًا لها.

الكتاب الثامن عشر

فكلما كانت الدولة أكثر خصوبة، زادت المطالبة بمزيد من الاستبداد، وبشكل عام، حكومة دولة واحدة.

في الواقع، يريد الفلاحون أن يكونوا محميين بقوة قوية. بالمقابل، كلما كانت الأرض عقيمة، كلما طلبنا المزيد من الديمقراطية، فالأراضي المسطحة مواتية للاستبداد، لأننا لا نستطيع الدفاع عن أنفسنا، والاختباء. التضاريس الجبلية مواتية للديمقراطيات لأنه من الأسهل الدفاع عن النفس هناك. إنه نوع من التضاريس يفضي إلى قوى مضادة، وعقم الأرض يجعل الرجال شجعانًا ومجدونًا، في حين أن خصوبة الدولة تمنح النعومة والجبن بسهولة.

ـ الشعب:

في هذا الكتاب يحدد مونتسكيو الروح العامة للشعب. إنه نتيجة العديد من العناصر: أشياء عديدة تحكم الرجال: المناخ، والدين، والقوانين، ومبادئ الحكم، وأمثلة من الماضي، والأعراف، والأخلاق؛ ومنه تتشكل الروح العامة التي تنتج عنها. سوف يسود أحد هذه العناصر بين الناس، ويؤثر بقوة على الروح العامة لهذه الأمة: كما هو الحال في كل أمة، يعمل أحد هذه الأسباب بقوة أكبر، بينما يخضع الآخرون له بنفس القدر. يعطي مونتسكيو عدة أمثلة: الطبيعة والمناخ يسيطران على المتوحشين تقريبًا. الآداب تحكم الصينيين. القوانين تستبد باليابان. مرة واحدة حددت الأخلاق نغمة في اسبرطة؛ أعطتها ثوابت الحكومة والعادات القديمة في روما. ولا ينبغي للقوانين أن تتعارض مع الروح العامة للأمة. على سبيل المثال، في دولة تافهة، لا ينبغي سن قوانين ضد الترف. في الواقع، من الخطورة، والأكثر، قلب الروح العامة من تغيير مؤسسة معينة أو مرة أخرى، عندما نريد تغيير الأعراف، يجب ألا نغيرها بالقوانين: قد يبدو ذلك مستبدًا للغاية؛ من الأفضل تغييرها بأعراف أخرى، وهكذا فإن البيير الاول الذي أجبر رعاياه على قطع لحاهم، سار بشكل استبدادي. من الأفضل تغيير الأعراف بالقدوة، حيث يصر مونتسكيو على أهمية المناخ في القوانين: إمبراطورية المناخ هي أول إمبراطوريات.

خاتمة

إن كل التحليلات القانونية لمونتسكيو تخفي فقط اختيارا سياسيا محددًا للفيلسوف. النهج الذي تبناه عندما يصف الأنظمة المحتملة يسلط الضوء على المكانة المميزة التي يعطيها للنبل، ومع ذلك، يجب على المرء أن يتساءل عما إذا كانت المقولات التي طرحها مؤلف القرن الثامن عشر تتوافق حقًا مع الواقع التاريخي. وفقًا لأعمال بورشنيف، فإن فرضية الملك كحكم بين فئتين من الأعداء متساويتين في القوة والعجز تقوم على مفارقة تاريخية وعلى فكرة أسطورية عن طبيعة الدولة. كانت البرجوازية والملك فكرة مستمرة معركة أيديولوجية وسياسية. لكن ما هو على المحك حقًا في نظريات مونتسكيو الفلسفية هو مشاركته المباشرة في طبقة النبلاء، وبالتالي ترتبط اهتماماته الشخصية بطبقته الاجتماعية. لكن ألا يؤدي

الفصل بين السلط الى تقسيم السيادة وتعطيل القرار السياسي للحاكم؟ كيف يمكن تغادي بطش الاستبداد والديمقراطية المنقوصة؟ ألا يجب تقوية الإحساس بقيمة القوانين لدى المواطنين؟